التحليل الدلالي والنص: طروحات نظرية ومقاربات عملية

سامي سويدان*

أولاً: البحث الدلالي عند العرب بين ماضيه وحاضره

قد لا يَصْعبُ على الباحث في علم الدلالة، إذ يَنْظرُ في الأعمالِ النقدية والبلاغية واللغوية العربية القديمة، العثورُ على العديد مِنَ المساهمات اللافتة في هذا المجال. وقد لا يَعْسر عليه التحقُّقُ ممّا بلغه العربُ من إنجازات راقية لم تكن منقطعةَ الصلة بما اطّلعوا عليه وتفاعلوا معه من علوم اليونان، وبخاصة علمُ المنطق، كما يدلّ على ذلك الفصلُ الخاصُّ بعلم الاستدلال في كتاب السكّاكي الشهير: **مفتاحُ العلوم**. ويُمْكن الناظرَ في هذا الفصل أن يَلْحظ أنّ الترسيمة - اللوحَ الدلاليّ المثبتَ فيه واحدٌ من أبرز الأوجه التي تجسّد ما حقّقوه في هذا العلم، وهو يضاهي في تقدُّمِه واتّساقِه ما تألّقَ في علم الدلالة البنيوي في النصف الثاني من القرن الماضي، كما يتبدّى في أعمال الجيدراس جوليان غريماس (A.J. Greimas).[1]

وقد لا يفوتُ مَنْ يتقصّى الإنجازاتِ العربيةَ في علم الدلالة والاستدلال أنْ يَلْحظَ ذلك التفاعلَ الحيويَّ الخصيبَ بين المؤلَّفات البلاغية والنقدية وأعمالِ الفلاسفة والمتكلّمين في القرنين العاشر والحادي عشر للميلاد (٤ و ٥ هـ)، كما يَظْهر في استناد نظرياتِ الأولى وطروحاتِها في هذا الميدان إلى مقولات الثانية ومفاهيمها. ولعلّ في استيحاء اللوح الدلالي للسكاكي المربّعَ المنطقيَّ لابن رشد قرينةً بالغةَ الدلالةِ تعطي فكرةً موجزة عن ذلك.[2]

بيْد أنّ هذه الإنجازات العربية الراقية اعتورها نقصان محوريّان. تمثّل **الأولُ** في بقاء معالجاتها ضمن حدود الجُمل المفردة أو المقولات (الجُمل المتعددة) وعدم خروجها من ذلك إلى المقاربة النصّية. ويَظْهر النقصُ **الثاني** في توقّفِ أبحاثهم الدلالية عند الحدود اللغوية والبيانية الثابتة، فلم يتجاوزوها إلى التعددية التي يُمْكن أن يَرُودَها المُرسَلُ إليه أو المتلقّي. لقد دَرَسوا المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ومَيّزوا بين المعنى ومعنى المعنى (الجرجاني) والدلالةِ الوضعيةِ والدلالةِ العقلية، وفي هذه الأخيرة بين دلالة التضمّن ودلالةِ الالتزام (السكاكي). لكنْ بدا أنّ ما فاتهم هو **الدلالة النسقية - الاستيحائية** التي تَلْحظ الاتّساقَ الدلاليّ بين وحدات النص النظمية في الوقت الذي تفتح فيه أبواب هذا النصّ على ما لا يُمْكن حصرُه من التأويلات المتعددة.

لكنّ الظاهرة السلبية الأبرز قد تَمْثُل في ذلك الانقطاع الذي وَسَمَ مسيرةَ البحث الدلالي العربي منذ القرن الثاني عشر الميلادي (السادس الهجري) حتى القرن العشرين م (الرابع عشر هـ). ومع استعادتها مجدّدًا، يتوقّع الراصدُ لحركتها أن يصلَ البحثُ المذكورُ ما انقَطَعَ، أو يُكمِلَ ما بدأ، ويتجاوزَ ما عَرَفَ من نقص، مستفيدًا ممّا تحقّقَ على يد الباحثين الغربيين المعاصرين من تقدُّم، خصوصًا وأنّ انطلاقته المتجدِّدة غيرُ منفصلة عن تأثُّره بأعمال هؤلاء الباحثين، إنْ لم تكن بسببه. إلاّ أنّ تفحُّصَ بعضِ ما يُتداول من أبحاث دلالية عربية محدثة لا يَخْلُص إلى ما قد يُعتبر استجابةً إلى مثل هذه التوقّعات، بل إنّه يَخْرج بانطباعٍ محبطٍ عنها، بقدْرِ ما قد يجد فيها من أخطاء، ربما كان لمعظمها أن يُتدارَكَ بشيءٍ من التروّي والتزامِ الشروط الأولية للبحث المنهجي السليم.

بإمكان المتفحِّص للمساهمات العربية المعاصرة في ميدان علم الدلالة أن يَلْحظ الدورَ الحاسمَ الذي تَشْغله الأعمالُ الأجنبية (الأوروبية والأميركية) في نشأتها وتكوينها. وقد لا يفوتُه أن يَلْحظ بعضَ السمات العامة التي تميِّزها، وقد يكون من أبرزها:

- **النقلُ الحَرْفي أو الآليُّ** لبعض الطروحات الخاصة بهذه الأعمال، كأنّ الغاية المتوخّاة من معرفتها هي ترجمتها إلى القارئ العربي.
- **الاستدعاءُ الاعتباطي والاستخفافي** لهذه الطروحات وما يَرْتبط بها من مفاهيم وتصوُّرات، دون التفات إلى ما قد يَحْفل به هذا الاستدعاءُ من مغالطة.

---

* - أستاذ في الأدب العربي في الجامعة اللبنانية.

١ - أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكّاكي، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق نعيم زرزور (بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣)، ص ٤٥٤، وراجع الترسيمتيْن ٢ و٣ الواردتيْن في الملحق المثبت في نهاية هذا البحث.

٢ - د. عادل فاخوري، **منطق العرب من وجهة نظر المنطق الحديث** (بيروت: دار الطليعة، الطبعة الثانية، ١٩٨١)، ص ١٥٢ . قارن المربّع المنطقي لابن رشد الوارد فيه، بلوحِ السكاكي المثبت في كتابه المذكور أعلاه في المرجع السابق؛ وراجع الترسيمتيْن ١ و ٢ الواردتيْن في الملحق نهاية هذا البحث.

ـ **الممارسةُ العشوائية**، التي تتجلّى في إجراءات يَغْلب عليها طابعُ التعسّف أو العبثية والمزاجيّة أو الفانتازية، لتثير بذلك الاستنكارَ والاستغرابَ بقدْر ما تثير الدعابةَ والتنكيت. يذكّر هذا الأثرُ المزدوجُ بما كان أرسطو قد أبرزه من أثر الخوف أو الرهبة والشفقة أو الرحمة الذي تتركه الأعمالُ المسرحيةُ المأساوية اليونانية لدى المُشاهِد أيامَه، على الاختلاف البيّن بين الأثريْن.

قد لا يكون استحضارُ أرسطو خاليًا من المغزى. فكتابه **فنّ الشعر** عَرَف بدوره مغالطاتٍ في الفهم والترجمة أوْدتْ إلى حدٍّ كبيرٍ بالإمكانات الهائلة التي كان لها أن تؤثّر في النتاج الأدبي العربي، وتفضي به إلى أنماطٍ طريفةٍ من التعبير، سوف تمضي عقودٌ عدةٌ بعد ذلك قبل أن يَطْرقَها العربُ.[1]

وربما وَجَدَ بعضُ الباحثين تعليلاً لسوء ترجمة القدماء لأرسطو في تعصّبهم الشديد للعربيّة (لغةِ الوحي والقرآن)، وعَجَبِهم الفائق بشعرهم إلى حدِّ اعتباره وجهَ تفوّقهم الحضاري،[2] وتقصيرِهم ـ فلاسفةً وبلاغيين ـ في اكتناهِ الجدليات المختلفة التي تَنْهض عليها طروحاتُ الفيلسوف اليوناني في كتابه المذكور.

يُمْكن اعتبارُ الترجمة المغلوطة (لأرسطو وغيره) في أبعادها الدلالية أحدَ أوجه القصور البارزة التي عَرفتْها النشاطاتُ الدلاليةُ العربية القديمة، وهو وجهٌ يضاف إلى الوجهيْن الآخريْن السابقي الذِّكْر فيها. وإذا كان الأولُ يتعلّق خصوصًا بالطرح ذي البعد النظري الغالب (ويتمثّل في غياب ما أُطلق عليه «الدلالة النسقية الاستيحائية»)، فإنّ الثاني يتعلّق خصوصًا بالمعالجات ذاتِ الطابع العملي الغالب (ويتمثّل في «المقاربة النصّية»). وعلى الرغم من أنّ الأعمال الدلالية العربية المحدثة تَشْهد اهتمامًا لافتًا بالنصوص، فإنّها تُظْهر أحيانًا اضطرابًا واضحًا في ما يخصّ منهجَ مقاربتها، لا يبدو منقطعًا عن سوءٍ في الفهم متعلّقٍ بالمرجعية المعرفية المعتمدة؛ الأمرُ الذي يسيء إلى حركة التحديث العربية، بقدر ما يسيءُ إلى مرجعيّتها، وإلى النصوص موضوعِ الدراسةِ نفسِها.

إنّ اختيار النص مدوّنةً للدراسة أمرٌ مهمٌّ دلاليًا، إنّما لا يكفي بحدّ ذاته، بل قد لا يعني شيئًا يُذْكر ما لم يلتحمْ باعتماد المنهج البحثي الملائم. وقد يكون في ما يأتي توضيحُ ذلك، بقدْر ما هو محاولةٌ لاستعراض كيفية تقديم جملةٍ من الباحثين المعاصرين بعضَ المناهج الدلالية الخاصة بمقاربة النصوص الأدبية، وما قد تَعْرفه بعضُ النصوص على أيدي دارسيها من تخليط وتهجين.

ثانيًا: محنة المنهج

لعلّ النظر في نماذج ثلاثة من الأبحاث المعاصرة في علم الدلالة الحديث أن يتيح رؤيةَ أوجه الخطإ التي يقع فيها نخبةٌ من الاختصاصيين، والتي قد تُسْهم الإشارةُ إليها في تقويم انحرافات منهجية فيها، أو تخطّيها أو تدارُكِ أمثالَها... خصوصًا وأنّ خطورة هذه المغالطات والانحرافات تعود إلى تداول الأبحاث المذكورة مراجعَ معرفيةً من قِبل الطلبة الذين نادرًا ما يَحْظَوْن بحسٍّ نقدي وثقافةٍ كبيرة ونادرًا ما يمحّصون ما يطّلعون عليه.

● **الأول** كتابٌ لثلاثة من الأساتذة الجامعيين المختصّين في علوم اللغة والنقد الأدبي: **مبادئ تحليل النصوص الأدبية** الذي يَعْتبر مؤلّفوه أنّه يقدّم «المبادئَ الأساسيةَ لتحليل النصوص الأدبية» بناءً على «آخرِ ما توصّلتْ إليه العلومُ الإنسانيةُ عامةً، وعلمُ النقد الأدبي خصوصًا. ويَهْدف إلى تأسيس رؤية نقدية معاصرة، تَرْتكز على المنهجيات العلمية الحديثة، وعلى التطبيقات العملية المباشرة.»[3]

إنّ الطموحات التي يتطلّع إليها هذا الكتابُ لا يضاهيها إلاّ أوجهُ القصور التي يتردّى فيها. فهو يَعْتبر «المربَّعَ السيميائي» أشهرَ النماذج التحليلية في النقد السيميائي الذي يُدْرجه في نطاق تيار النقد البنيوي. لكنّ المربّع السيميائي المذكور، كما يقدّمه الكتابُ ويأخذ به، لا علاقة له البتّة بذاك المعروف في علم الدلالة والمستعرَض في أعمال غريماس.[4] بل إنّه أقربُ ما يكون إلى النموذج العواملي المطروح في كتابه **علم الدلالة البنيوي**.[5]

---

١ ـ أرسطوطاليس، **فنّ الشعر**، ترجمة وشرح وتحقيق عبد الرحمن بدوي (بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣)، ص ٥٠ ـ ٥٦، من تصدير بدوي للكتاب.

٢ ـ الجاحظ، **كتاب الحيوان**، تحقيق وتقديم فوزي عطوي، ٧ ج في مجلدين، المجلّد الأول، ص ٥٣ ـ ٥٤.

٣ ـ د. بسّام بركة ود. ماتيو قويدر ود. هاشم الأيوبي، **مبادئ تحليل النصوص الأدبية** (بيروت ـ القاهرة: مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر / لونغمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢)، ص ١. وعلى هذا المرجع تحيل الإشاراتُ الخاصةُ بالصفحات الواردة في متن البحث.

٤ ـ A.J. Greimas, **Du sens** (Paris, éd. du Seuil, 1979), p. 137; A.J. Greimas et J. Courtés, **Sémiotique: Dictionnaire raisonné de la théorie du langage** (Paris: éd. Hachette 1979), p. 29 - 33.

وقارن الترسيمة ٣ الواردة في الملحق أدناه بالترسيمة الواردة في هذه الصفحة من بحثنا.

٥ ـ A.J. Greimas, **Sémantique structurale: Recherche de méthode** (Paris, Librairie Larousse 1996), p. 180.

فالكتاب يوضحُ أنّ هذا المربّع «يتعلّق بتحليل الشخصيات التي يمكن أن تَرِدَ داخل الرواية أو المسرحية أو القصة الخرافية، ويُطْلق على هذه الشخصيات اسم ' **العوامل** ' لأنّها تُعتبر فاعلةً في نطاق الحكاية أو الحبكة» (ص ٣٢). وإذا أَمْكن تجاوزُ الالتباس والابتسار الحاصليْن في هذا التوضيح، فمن الصعوبة إغفالُ الطابع الذاتي الخاص بابتداع تسمياتٍ يُثْبِتها لهذه العوامل؛ وهي تسميات مفارقةٌ للمتداوَل المألوف، تبدو وافدةً من مصدريْ خطإٍ في التأويل وفي الترجمة. فالعوامل الستّة التي تَشْغل شبكةَ العلاقات القائمة في النموذج العواملي لا المربّع السيميائي ـ وهي تحديدًا: الذاتُ والموضوع والمرسِلُ والمرسَلُ إليه والمساعِد والمعارض ـ تُضْحي تباعًا في هذا الكتاب: «الشخص الفاعل، والمفعول، والحافز، والمستفيد، والمساعد والمعارض» (ص ٣٢).

هذا التخليطُ البارزُ في التعريف بأوجه علم الدلالة أو أبوابه، وفي استدعاءِ مصطلحاته أو ترجمتها، يجد صداه المباشرَ في تحويل المقاربة الدلالية أو السيميائية المحْدثة للنصّ القصصي إلى دراسة تقليدية لحبكة الحكاية. ولمّا كان الحديثُ بأكمله يتناول العواملَ وعلاقاتها (النموذج العواملي)، فقد يَخْطر ببال الناظر فيه أن تكون نسبتُه إلى المربّع السيميائي من باب السهو وهفوة التسرّع. إلاّ أنّ متابعة الجانب التطبيقي تَبِينُ عن استغراقٍ في هذا التصور المغلوط.

فَتحتَ عنوان «تطبيق المنهجية على مختلف الأنواع الأدبية» (ص ١٨٠)، يتناول الكتابُ نصاً هو «مَثَلٌ من أمثال **كليلة ودمنة** لابن المقفع (ت ٧٥٦ م): الأرنب والأسد» (ص ١٨٥)، فيدرس أحداثَ المثل وشخصياته. وإذ يميّز في هذا الجانب الأخير مستوى العلاقات، ومستوى الأفعال والأدوار السردية، فإنّه يَطْرح في تعرّضه للمستوى الثاني جملةً من الأسئلة («مَنِ الفاعل؟ عمّ يبحث؟ مَنْ يساعده؟ مَنْ يَمْنعه من بلوغ هدفه؟ مَنِ المستفيد؟ ومَنِ الخاسر؟) (ص ١٨٧) ليعلنَ إمكانيةَ الإجابة عنها جميعًا «من خلال النصّ برسم مربّع سيميائي يحوي العواملَ المشارَ إليها داخل هذه الأحداث السردية،» وليُثْبتَ إثر ذلك مباشرةً ترسيمةً هي صيغةٌ من صيغ النموذج العواملي، كما يُمْكن الناظرَ فيه أن يتحقق من ذلك (ص ٨٧):

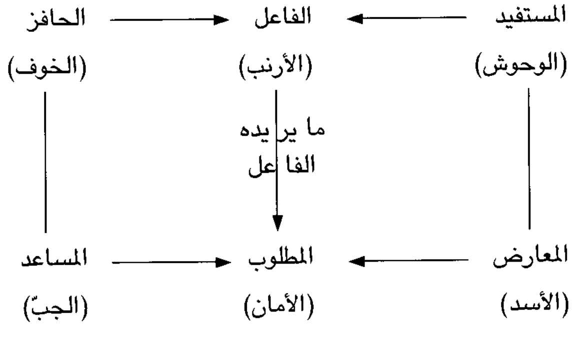

إنّه بذلك لا يكتفي بتكريس الخلط المشار إليه أعلاه بإطلاق تسمية «المربّع السيميائي» على النموذج العواملي، وإنّما يغيّر أيضًا تسميةَ بعض العوامل التي سَبَقَ له وتبنّاها؛ فيجعل «الموضوعَ» الذي كان قد أَطْلق عليه اسمَ «المفعول»: «المطلوب.» لكنّ الأخطر من ذلك هو توظيف النموذج المذكور. فثمة تحويرٌ في النموذج العواملي المطروح من قبل غريماس،[1] وهو تحويرٌ يتعلّق بمواقع العوامل في هذه الترسيمة التي تؤدّيه من ناحية، وبالأسهم المختلفة المعتمدة للدلالة على العلاقات بين هذه العوامل من ناحية ثانية، كما يتّضح من مقارنة «نموذج» الكتاب (أو «مربّعه») بنموذج غريماس. وهذا يفضي إلى جملة من المتناقضات أو المغالطات الفادحة، إذ يحتلّ تباعًا المستفيدُ والفاعلُ والحافزُ والمعارضُ والمطلوبُ والمساعدُ في النموذج الأول مواقعَ كلٍّ من المرسِل والموضوع والمرسَل إليه والمساعِد والذات والمعارض في النموذج الأخير. فكأنّ النموذج الأول يأتي تمثيلاً انقلابياً للنموذج الثاني، مع ما يستتبعه ذلك من مغالطات قد يكون في العلاقة التي يرسيها نموذجُ الكتاب بين المعارض والمساعد تمثيلٌ بليغٌ على مدى خطورتها. فهذا الزوج من العوامل ذو طبيعة صراعية تتعلّق بالقدرة على تحقيق المسعى المطروح. وهو لا يقيم علاقةً مع الموضوع ـ أو «المطلوب» أو «المفعول» كما تدلّ على ذلك ترسيمةُ الكتاب ـ وإنّما مع الذات في سعيها للاستحواذ على موضوعِ رغبتها كما تدلّ على ذلك ترسيمةُ غريماس.

هذا الخلل البادي في نموذج الكتاب، والناتجُ عن التوزيع المبتدَع لعوامله، يَعْرف تفاقمًا عظيمًا مع اعتماد الأسهم الدّالة فيه على نوعية العلاقات الخاصة القائمة بين هذه العوامل. إذ يحتلّ في ترسيمة الكتاب المستفيدُ الصدارةَ بدلَ المرسِل، ويقيم الحافزُ مقامَ المرسَل إليه مقابلاً له، ويوضَعُ الفاعلُ بينهما لا على جهة التواصل والإفضاء بل على جهة التعارض والتجابه.

يبلغ التعسُّفُ والخللُ في تطبيق منهجية النقد السيميائي على النص الأدبي أقصاه في ذلك التوظيف الذي يوجِده الكتابُ لمعطياتٍ واحدة من حكايات **كليلة ودمنة** لابن المقفّع في النموذج العواملي أو مربّعه السيميائي. إذ لا يتّفق الموضوعُ أو «المطلوب» مع هذه المعطيات، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الحافز والمساعد. فلا تقوم رغبةُ الأرنب أو إرادتُه على طلب «الأمان،» وهو حاصل في الاتفاق الجاري بين الأسد والوحوش. والأرجح أنّ المرسِل أو «الحافز» ليس «الخوف» الذي يأتي الاتفاقُ ليلغيَه أو ينفيَه، والأرجح أيضًا أنّ المساعد ليس «الجبّ،» على أنّ إقحام الأسد خارج الترسيمة (ص ١٨٧) مساعدًا يزيد إلى عسفِ المقاربة النصية ما لا تحتاجه.

١ ـ المصدر السابق.

دراسة أدبية

● **الثاني** كتاب د. نبيل أيّوب، «أستاذ النقد الأدبي في الجامعة اللبنانية»: **النقد النصي/نظريات ومقاربات**...[1] الذي يتناول في فصله الثاني «البنيوية والسيميائية» ما يسمّيه «مقاربة غريماس السيميائية للشعر» (ص ٧٩ ـ ٩٠)، فيستعرض تباعًا «مقاربة غريماس السيميائية لقصيدة ' القطط ' لبودلير» (ص ٧٩) ومقاربتَه السيميائية البنيوية «لقصيدة مالارميه ' تحيّة ' Salut» (ص ٨٣).

الطريف في الأمر أنّ المقاربتين المذكورتيْن ليستا من عمل غريماس، ولا يصحُّ نسبتُهما إليه. فالأولى منهما من إنجاز روبرت بارسكي في كتابه: **مدخل إلى النظرية الأدبية**،[2] والثانية تعود إلى فرانسوا راستييه ـ وهو واحدٌ من مجموعةِ مؤلّفي كتاب: **أبحاث في السيميائية الشعرية**.[3] ويكاد ما يَرِد منهما في كتاب د. أيّوب يمثّل استعادةً مجملةً وترجمةً (بتصرّفٍ) أمينةً إلى حدٍّ كبيرٍ لهما.

ولقد آثرتُ العودةَ إلى الأصل والاقتصار على مساهمة بارسكي،[4] نظرًا إلى ما تتيحُه من ملاحظاتٍ تتّسق مع ما سبق تناولُه وتكمّله. وتَرِدُ دراسةُ بارسكي في الفصل الخامس من كتابه المذكور، **البنيوية والسيميائية**، حيث يُعْلن المؤلّفُ اعتمادَ المنهج الذي بلوره غريماس في كتابه **علم الدلالة البنيوي** ليدرسَ قصيدة «القطط» (Les chats) لبودلير.

يَطْرح بارسكي إمكانيةَ الأخذ بالعلم (savoir) والهروب (évasion) تناظريْن رئيسيْن في قصيدة بودلير، ويمضي إلى تقديم المربّع السيميائي الخاصّ بالتناظر الأول بانيًا إيّاه على أساس التعارض بين العلم (x) والجهل (x -) ومكمّليْهما النفسيَّيْن اللاعلم ('x) واللاجهل ('x -) على الشكل التالي:

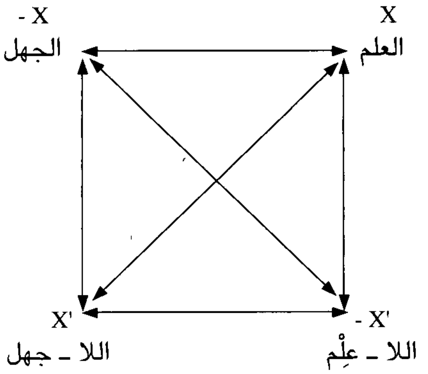

وهو مربّعٌ حافلٌ بالمغالطات التي تبديها مقارنتُه بمربّع غريماس السيميائي.

يَبْرز وجهُ المغالطة **الأول** في المواقع التي تتوزّعها الأطرافُ الدلاليةُ التصنيفيةُ في مربّع بارسكي. فالنفي الذي يصيب طرفَي التعارض الأساسي (العلم والجهل في هذه الحالة)، والذي يتيح بتوليده طرفيْن دلاليَّيْن جديديْن (اللاعلم واللاجهل) بناءَ هذا المربّع، يَفْترض وضعَ هذيْن الطرفيْن الأخيريْن في مواجهة الطرفيْن الأوّليْن ـ وهو تمامًا عكسُ الموقعيْن اللذيْن يضعهما فيهما بارسكي، وذلك لتبيان العلاقات الثلاث التي تَنْسجها هذه الأطرافُ الدلاليةُ الأربعةُ في ما بينها، والتي تتولّى ترسيماتُ الخطوط أو الأسهم المختلفة الرمزَ إليها أو الدلَّ عليها. أما وجه المغالطة **الثاني** فيقع تحديدًا في الاستعمال المتعسّف والخاطئ لهذه الخطوط أو الأسهم. فهذه الأخيرة، إذ تشير إلى علاقات مختلفة بين الأطراف الدلالية، ليست واحدةً أو متطابقةً كما تأتي عليه في مربّع بارسكي. فالعلاقة التي تقوم بين كلٍّ من طرفَي التعارض الأولي (العلم والجهل) ونفيِه (اللاعلم واللاجهل) هي علاقةُ تناقضٍ يُعبَّر عنها بالخطّ أو السهم ذي الرأسين ←——→ ؛ والعلاقةُ الحاصلةُ بين الطرفيْن الأوليْن (العلم والجهل)، ومثلُها بين الطرفيْن الآخريْن (اللاعلم واللاجهل)، هي علاقةُ تضادٍّ يعبّر عنها بخطٍّ منقّطٍ أو سهم من النقاط ذي رأسين ←........→ ؛ أما علاقة الإثبات (assertion) التي تقوم مع الطرفيْن المنفييْن المذكوريْن (اللاعلم واللاجهل) فقد تتقدّم كعلاقةِ تضمينٍ تَجْعل الطرفيْن الأوليْن (العلم

---

١ ـ د. نبيل أيّوب، **النقد النصّي / نظريات ومقاربات شكلية ـ بنيوية ـ سيميائية ـ سردية ـ موضوعاتية** (لبنان: دار المكتبة الأهلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤). على هذا المرجع تحيل الإشاراتُ الخاصةُ بالصفحات المثبتة في متن هذا البحث.

٢ ـ Robert F. Barsky, avec la collaboration de Dominique Fortier, **Introduction à la théorie littéraire** (Québec: Presses de l'Université du Québec, 1997), pp. 107 - 111.

٣ ـ François Rastier (Université de Paris VIII), "Systématique des istopies" in A. J. Greimas et autres, **Essais de sémiotique poétique** (Paris: Librairie Larousse, 1972), pp. 80 - 106.

٤ ـ روبرت بارسكي: باحثٌ لمدة طويلة في المعهد الكندي للبحث في الثقافة، وفي مركز تحليل الخطاب والنقد الاجتماعي للنصوص ما بين الجامعات؛ وهو اليوم أستاذ في جامعة أونتاريو الغربية. راجع R.F. Barsky: **Introduction à la théorie littéraire**، ذُكِرَ أعلاه، ص IX. وقارِنْ بين الترسيمة ٣ في الملحق أدناه والترسيمة الواردة في الصفحة التالية من هذا البحث

والجهل) يَظْهران كمفترضين للطرفين السابقيْن، ويتّخذ الخطُّ أو السهمُ ذو الرأس الواحد رسمًا للتعبير عن ذلك، على أن يدلّ رأسُ السهم على وجهة التضمين ⟵.[1] وهذا تحديدًا ما يغيّبه مربّعُ بارسكي في دراسته، بل ما يَنْزِع إلى ضدّه عبر اقتصاره على الخطّ أو السهم ذي الرأسين الدّالِ على علاقة التناقض **وحدها**.

أخيرًا، لا تفضي هذه الدراسةُ إلى قراءةٍ نصّيةٍ متكاملةٍ تبيّن ملاءمةَ التناظر المعتمد للإحاطةِ بكافةِ معطيات القصيدة ومدى تماسك أداء مجمل عناصرها ضمن المنظور الذي يستدعيه التناظرُ المذكور. وهذا ما يبقي هذا التناظرَ احتمالاً مساويًا على الأقلّ لسواه من الاحتمالات التي قد يجري الأخذُ بها.

• **الثالث** بحث د. أحمد طالب، الأستاذ في كلية الآداب ـ جامعة تلمسان (الجزائر)، «السيميائية: بارت وغريماس / من نظرية المحاكاة إلى الشكلية / المنظور البنيوي السيميائي.»[2] وهو استعراضٌ موجَزٌ للمقاربة السيميائية للنص الأدبي، وبالتحديد النصّ القصصي، في تحدُّرها من الشكلانية الروسية مع ڤلاديمير پروپ تحديدًا إلى رولان بارت وغريماس. الملاحظات الواردة بصدده أدناه تقتصر على ما تعلّق فيه بهذا الأخير، خصوصًا ما ذُكر فيه بشأن النموذج العواملي والمربّع السيميائي المنسوبيْن إليه.

يَعتبر الباحثُ النموذجَ العواملي أو «العاملي» كما يسمّيه ـ ويُطلِقُ عليه أيضًا اسمَ «النظام العاملي» و«الرسم العاملي» (ص ١٢٦) ـ الأساس الذي تقوم عليه البنيةُ العامليةُ التي يعتبرها أحدَ مستويات التحليل السيميائي للنصوص السردية. أتجاوزُ الخلطَ الذي يتمّ عبر هذه الرؤية بين فضاءيْن مختلفيْن، فضاءِ النصّ وفضاءِ التحليل، لأتناول ما يُثْبته الباحثُ من تصوّرٍ للنموذج أو «النظام العاملي» المذكور متمثّلٍ في الترسيمةِ المدرَجةِ في البحث على النحو الآتي:

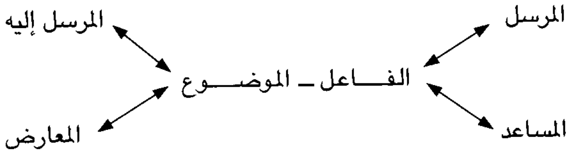

فبغضّ النظر عن استعمال «الفاعل» بدلَ «الذات» في هذه الترسيمة، فإنّها أبعدُ ما تكون عن تلك المؤدّيةِ النموذجَ العواملي لدى غريماس. وإذ يَنْسبها سياقُ البحث إلى هذا الأخير، فإنّ الضرر الناتج عن المغالطات والمفارقات التي تتضمّنها، والتي يَعْسر معها فقهُها حين لا يرتج أو يدخل في عالم اللامنطق واللامعقول، يتجاوزها إلى المصدر الذي تحيل عليه أو تدّعيه.

ولما كانت مواقعُ العوامل والخطوط ـ الأسهم المتصلة بها معبِّرةً عن أوضاعها وعلاقاتها، فالملاحَظ أولاً أنّ هذه المواقع والخطوط كما تَرِدُ في هذه الترسيمة تفضي إلى مطابقة بين المرسِل والفاعل والمساعد من جهة والمرسَل إليه والموضوع والمعارض من جهة ثانية. كأنّ هناك عالميْن منفصليْن متواجهيْن يتكوّن كلٌّ منهما من العوامل الثلاثة المذكورة في كل من الجهتيْن، وتأتي علامةُ الاعتراض القائمة بين «الفاعل» و«الموضوع» لتؤدِّيَ انفصالَهما وتكرّسَ انفصالَ العالميْن المذكوريْن.

الملاحَظ ثانيًا أنّ جميع الخطوط ـ الأسهم متطابقةٌ ذاتُ رأسين، الأمرُ الذي يؤدّي إلى تصوّر علاقة وحيدة قائمة بين هذه العوامل هي علاقة التناقض، وبالتالي إلى تماثل في الحالات الأربع التي تَحْضر فيها: فتكون بين المرسل والفاعل مثلها بين الموضوع والمعارض، مثلها بين المساعد والفاعل وبين الموضوع والمرسل إليه ـ وهذا من صريح الباطل أو المحال.

الملاحَظ ثالثًا أنّ هناك علاقاتٍ مخترَعةً لا تتّفق لا مع طروحات غريماس ولا مع المعطيات النصية، كما هو حال العلاقة بين الموضوع والمعارض. هناك علاقات يَقْلب طابعُ التناقض الذي يَسِمها حقيقةَ وضعها الافتراضي، محوِّلاً إيّاها إلى نقيض ما يَنْبغي أن تدلّ عليه، كما هو حالُ العلاقة بين الفاعل والمساعد.

على هذا النحو من الاضطراب والخطإ يتحوّل النموذجُ العواملي من أداةٍ منهجية لتيسير المقاربة الدلالية للنصوص وضمانِ موضوعيّتها وتماسكها وفعاليّتها إلى عنصرِ طمسٍ وتشويشٍ وتخليط. ويأتي ما ذُكر بصدد المربّع السيميائي ليزيد البحثَ سوءًا وتهالكًا. فالبحث ينتهي من متابعته مسيرةَ الذات أو الفاعل لإنجاز مشروعها بالاستحواذ على الموضوع المطلوب أو المرغوب، أو الانتقال من حالة الانفصال عنه إلى حالة الاتصال به، إلى الإشارة إلى كون هذا الانتقال يتمّ في الوقت الذي يجري فيه انتقالٌ آخرُ معاكسٌ ينفصل فيه فاعلٌ ثانٍ عن الموضوع المطلوب الذي كان حتى حينه متّصلاً به. ويَعْتبر الباحثُ أنّ هذه العملية الأخيرة هي «البرنامج الثاني للنص كما يوضح ذلك

---

١ ـ بناءً على ما تقدّم يمكن تمثيلُ التعارض بين العلم والجهل في المربّع السيميائي على النحو الآتي:

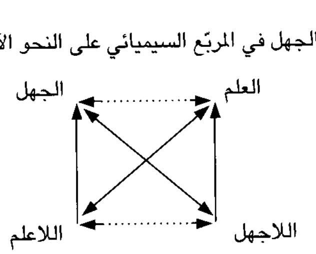

٢ ـ د. أحمد طالب، «السيميائية: بارت وغريماس / من نظرية المحاكاة إلى الشكلية / المنظور البنيوي السيميائي،» في **كتابات معاصرة**، بيروت، المجلد ١٣، العدد ٥٣، شباط ـ آذار ٢٠٠٤، ص ١٢٣ ـ ١٢٧. وعلى هذا المرجع تحيل الإشاراتُ الخاصةُ بالصفحات في متن البحث.

المربّعُ السيميائيُّ المشهور» (ص ١٢٧)، محوّلاً بذلك وضعيةً مرحليةً إلى برنامجٍ سرديّ أو مسعًى قصصيّ متكامل (وهو ما لا يتحقق في معظمِ الحالات)، ومؤكّدًا الدورَ التوضيحي الذي يؤدّيه المربّعُ السيميائي في هذا الصدد. على أنّ الأمر ليس بهذه البديهية، وأنّ هناك فارقًا بين المربّع المذكور والنموذج العواملي من حيث انتماء كلّ منهما إلى مستوى دلالي مختلف: الأول خاص بالبنية الدلالية، والثاني بالمسعى القصصي.

يضاف إلى ذلك أنّ «المربّع السيميائي» المثبت والمنسوب إلى غريماس مفارق للترسيمة المعروفة المعتمدة من قِبله؛ وهذا ما يتّضح من النظرة الأولى إليه كما يأتي (ص ١٢٧):(١)

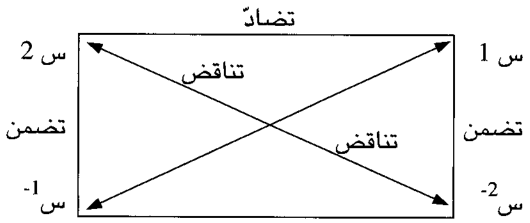

ويُمْكن القول إنّه لا علاقة لهذا «المربّع» لا بالتربيع (ولا التدوير) ولا بغريماس (ولا الغريماسيين). ولعلّ تسميتَه «مستطيل طالب» أنسبُ وأصحّ. فهو في الحقيقة مستطيل يستبدل بالخطوطِ ـ الأسهم الدالّةِ منقّطةً برأسين على التضادّ، وخطيّةً برأس واحد على التّضمين، لدى غريماس، خطّيْن أفقييْن أسوديْن للدلّ على التضادّ، وخطّيْن عموديين عاديين للدلّ على التضمين أو التضمن؛ مع ما يُمْكن أن يوحي به هذا الترسيمُ من تفاوتٍ (يدلّ عليه حجمُ الخطوط في طولها وكثافتها) مفارقٍ للتكافؤ (تساوي الخطوط) الذي يتبدّى في المربّع الغريماسي. وهو يجعل علاقات التناقض بين الأطراف الدلالية الأربعة محصورةً داخل المستطيل المقفل المذكور، مع ما يُمْكن أن يوحي به ذلك من احتواء العلاقات الأولى (التضادّ والتضمن) متّحدةً في انغلاقها العلاقاتِ الأخيرةَ (التناقض) مع بقاء دلالة الكثافة في الخط، ناهيك بطوله، على العلاقة بين أنواع العلاقات المختلفة معلّقًا.

ليس هناك ما يَمْنع باحثًا من ابتداع الترسيمة التي يجدها ملائمةً لتصوره الخاصّ للمربّع السيميائي، على ألاّ يعتورَ ابتداعَه ضعفٌ أو نقص، وألاّ يحوطَه لبسٌ وإبهام، وأن يبيّن الجدوى من ذلك وبخاصة في ما يتعلّق بالأمر المطروح في السياق الذي يأتي فيه، وأخيرًا، ألاّ ينسب هذا الابتداع إلى طرفٍ مرجعيّ آخر.

ثالثًا: محنة النص

يتيح النظرُ في الأبحاث الخاصة بالمقاربات الدلالية للنصوص (الأدبية)، كما جرى استعراضُها من خلال النماذج الثلاثة أعلاه، تكوين فكرةٍ أولية عمّا يُمْكن أن يبلغَه بعضُها من خطإ يؤدّي إلى عكس الغايات المتوخّاة، وأهمُّها تحديث مناهج الدراسة النصّية لتصبح أكثر عقلانيةً ومنهجيةً وفعّالية. إلاّ أنّ هذه الفكرة تبقى ناقصةً ومجتزأةً، لكنّها قد تجد في ما تَعْرفه هذه المقارباتُ من مشاكل وإشكالات في ميدان التعليم (التداخل والتشابك مع ميدان البحث والتأليف) بعضًا من أهم عناصر اكتمالها.

لا يتّسع المجالُ هنا لتعقُّب الأوجه المتعددة التي تعرفها المقارباتُ الدلاليةُ للنصوص في عمليات التعليم على مختلف مستوياته، وخصوصًا الجامعي. فلن يجري التوقّفُ عند الاتجاه التقليدي المحافظ في الدراسة الدلالية لنصّ شعري وما يتمتّع به من قدرات فائقة على تسطيحه وتتفيهه،(٢) ولا عند الاتجاه المنفلت أو الجامح التطرُّفِ الذي لا يَعْرف حدّاً تاريخيّاً أو اجتماعيّاً لعمليات التأويل التي يَنْغمس فيها، والتي تبدو محكومةً بالتخييل والإسقاط، مفتقرةً إلى صحّة المستند وتماسك الرؤية والملاءمة بين العرض والاستنتاج.(٣) إنما سيتمّ الاكتفاء باستعراض تجربة تعليمية طريفة تتعلّق بدراسةِ نصٍّ شعري قديم.

١ ـ قارن الترسيمة الواردة أدناه بالترسيمة ٣ الواردة في الملحق أدناه. وقارن الترسيمة الواردة في الصفحة السابقة من بحثنا بالترسيمة الواردة في الصفحة الثالثة من بحثنا هذا.

٢ ـ سبق لي وتعرّضتُ لنموذج من هذا الاتجاه في مقاربته لقصيدة المتنبي في رثاء جدته:

ألا لا أُري الأيامَ مدحًا ولا ذمّا   فما بَطْشُها جهلاً ولا كفُّها حِلْما

حيث يصرّ الأستاذ الدارس على تفسير «الكأس» في قول الشاعر:

أحِنّ إلى الكأسِ التي شربتْ بها   وأهوى لمثواها التراب وما ضمّا

بآنية الشراب، رافضًا أيّ بعدٍ دلاليّ لها يَرْبطها بالموت والمأساة الفادحة. راجع د. سامي سويدان، **جدلية الحوار في الثقافة والنقد** (بيروت: دار الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٩٥)، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

٣ ـ كما يقدّم مثلاً على ذلك بحثٌ مخطوطٌ في مادة الأدب العربي الحديث ـ دبلوم الدراسات العليا في قسم اللغة العربية وآدابها ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ـ الفرع الأول في الجامعة اللبنانية، العام الدراسي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢، حيث تجري محاولةُ تأويل رواية نجيب محفوظ **اللصّ والكلاب** من منظور بَعْديّ أو لاحقٍ يَرْبطها بن لادن والأميركيين، أو يقرأ الصراع بين هذيْن الأخيريْن من خلال الرواية والصراع بين شخصياتها الرئيسة، أو بين «اللصّ» و«الكلاب.»

النص لشاعر عبّاسي مشهور هو أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (٧٨٨ ـ ٨٤٥):

قال الوشاةُ: بدا في الخدّ عارضُهُ
فقلتُ: لا تكثروا ما ذاك عائبهُ

لمّا استقلّ بأرداف تجاذبه
واخضرّ فوق جُمان الدُرّ شاربُه

وأقسمَ الوردُ أيمانًا مغلّظةً
ألاّ تفارقَ خدّيه عجائبُه

كلّمتُهُ بجفونٍ غيرِ ناطقةٍ
فكان مِنْ رَدِّهِ ما قال حاجبُه

الحسنُ منه على ما كنتُ أعْهدُه
والشّعرُ حِرْزٌ له ممن يطالبُه

أحلى وأحسن ما كانت شمائله
إذ لاح عارضُه واخضرّ شاربُه

وصار مَنْ كان يلحا في مودّته
إنْ سيلَ عنّي وعنه قال صاحبه[1]

قُدِّم هذا النصّ في امتحانات الدورة الأولى للعام الجامعي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ في مادة «النصوص الأدبية» لطلبة السنة الأولى الجامعية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفرع الأول في الجامعة اللبنانية. كانت دراسةُ الأوجه والأبعاد الدلالية للنص بعضَ ما كان مطلوبًا من الطلاب القيامُ به. وكانت المفاجأة الكبرى أنّ معظم هؤلاء الطلاب لم يَفْهموا النصّ، ومَضَوْا به في تأويلات شتّى، وصُدم أكثرُهم بالنتائج المتواضعة التي حقّقوها على الرغم من التساهل الذي أخَذَ به المصحّحون. فبين حوالي ١٥٠ طالبًا تقدّموا إلى هذا الامتحان، تراوحَ عددُ أولئك الذين فهموا النص ـ إلى هذا الحدّ أو ذاك ـ بين ١٠ و ١٥ طالبًا. والنص بسيط سهل مختصر، أُرفق بشرح لبعض مفرداته («الوشاة» و«العارض» و«الجمان» و«الحرز» و«يلْحا»). وهو من الغزل الذي أُتيح للطلاّب خلال العام الجامعي المذكور أن يطّلعوا على أصوله ومقوّماته وأنماطِه واتجاهاته، وأن يَخْتبروا بالدرس والتحليل بعضًا من نماذجه.

لم يَحُلْ هذا كلُّه دون أن تقع أغلبيّتُهم الساحقةُ في الخطإ الفادح باعتبار النصّ من الغزل في إحدى النساء، إباحيّاً لدى بعضهم، عذريّاً لدى بعضهم الآخر. والنص، كما هو «بيّن،» من الغزل في أحد الغلمان، لا حضور فيه لأنثى. موضوع الغزل فيه ذَكَرٌ، وجميعُ الضمائر المتعلّقة بهذا الموضوع مذكّرة، ورويُّ القافية يعتمد ضميرَ الغائب المفرد المذكّر الدالّ على هذا الغلام الذّكر. وفي الوصف الذي يخصّ موضوعَ الغزل إشاراتٌ حاسمةٌ إلى ذكورته، منها ذِكْرُ العارض في خدّه (البيت الأول والسادس) وشاربه (البيت الثاني والسادس). كما أنّ وضعية العلاقة التي يَزْعم بعضُهم أنّها قائمة بين المتكلّم ـ الشاعر والشخص موضوع غرامه (الصّحْبة) ترجّح هذا التّذكيرَ وتؤكّده لاختصاص هذه العَلاقة بالجنس الواحد في ذلك العهد.

إنّ السعي إلى معرفة أسباب عدم فهم الطلاب النصَّ، وأخذِهم بمعنًى غيرِ مقصود فيه، وتكلُّفِهم الشديد في إثبات هذا المعنى متجاوزين صريحَ القول ووضوحَ التعبير، يَدْفع إلى التساؤل بناءً على ما تقدّم: من أين جاؤوا بالأنثى إذًا؟

لقد أتاحت قراءةُ مسابقات الطلاّب والنقاش الذي جرى مع بعضهم بخصوص ما ورد فيها تكوينَ تصوّرٍ أوّليٍّ للجواب عن هذا السؤال يُمْكن صوغُه في ما يأتي:

جاؤوا بها بصورة رئيسة من خارج النص، من تقليدٍ شائع في الشعر العربي يقوم في الغزل على تذكيرِ المرأة، ويمتدّ من امرئ القيس حتى أحمد شوقي. وعلى الرغم من اطّلاعهم البسيط على غزل الغلمان، فإنّ موقفهم الإجمالي منه ومن العلاقاتِ المثلية عمومًا موقفُ رفضٍ وإدانةٍ. الغالبُ في معتقدهم أنّ هذا النوع من الغزل يَقْتصر على أبي نواس وأمثاله من الشعراء الماجنين، وأنّ أبا تمام من شعراء «الحماسة» والموضوعات الرصينة على نمط «فتح عمّورية.» الغزل في الذكور يَصْدمهم، ونسبتُه إلى أبي تمّام تضيِّعهم، فيلجأون إلى المقبول والمكرّس، ويفيئون إلى المطمئنّ والمألوف.

لم يُنْصتوا إلى ما يقوله النصُّ بقدْرِ ما وثِقوا بقناةِ تلقّيه السّماعية الإدراكيةِ الخاصةِ لهم. قرأوا النصّ من خلال منظور مكوّنٍ من جملةٍ من المعارف والأفكار والقيم والأحكام المسبَّقة تُخْضِع النصَّ لمعاييرها وتصوّراتها، وإنْ حمَّلها ذلك عبء بلوغ استقامة الخطاب أو استوائه، وتكلُّف الوصول إلى اتّساقه أو تماسكه، دون أن يكون هناك ما يَضْمن تحقيقَ هذا أو ذاك، في الوقت الذي يتحقّق فيه تحويرُ المعنى والعبثُ بالدلالات.

قامت قراءةُ الطلاب للنصّ على أساسِ أنّ ما يُصرّح به (من تذكير) هو كنايةٌ (عن تأنيث). كان عليهم ضمن هذا المنظور أن يُلْحقوا بالأنثى كلَّ ما تعلّق فيه بالذّكر. ولمّا كانت العناصرُ المتعلقةُ بهذا الأخير على أنواعٍ ثلاثة ـ ما يتّفق منها والأنوثة، وما يُمْكنه أن يتّفق معها، وما يستحيل عليه ذلك ـ فقد واجهوا هذه الأنواعَ بالقبول والتعليل والاستبعاد.

فالأرداف المجاذبة، وجمان الدُّرّ، والخدّان الموَرّدان، وكلامُ الحاجب، وحسنُ الشّمائل... جميعُها من العناصر المشتركة بين الذكر والأنثى، على غلبةٍ طاغيةٍ في نسبتها إلى النساء في قصائد الغزل التقليدية. وهو ما أوْقع الطلابَ في اللّبس، وسهّلَ لهم بخصوص نصٍّ غزليّ ترجيحَ التأنيث الذي يَعْهدونه على التذكير الذي يكادون يجهلونه.

واعتبروا أنّ العارض المذكور يصحّ، خلافًا للمستعمل الشائع، للذّكر كما للأنثى، وأنّه استثناءٌ في الكلام على النساء وبخاصة

---

١ ـ **ديوان أبي تمّام بشرح الخطيب التبريزي**، تحقيق محمد عبده عزّام (٤ مجلدات)، (القاهرة: دار المعارف بمصر، المجلّد الرابع)، ص ١٥٩ .

في الغزل، إلاّ أنّه مستدعًى خصوصًا لدور الصيانة والحفظ الذي يؤدّيه، في الوقت الذي يؤكّد فيه جمالَ الشخص موضوع الغزل الثابت والمستديم. بذلك يرفع العائق الذي يَحُول دونَ إدراجه وما اتّصل به («الشَّعر» في البيت الخامس) بالعالم المؤنّث، وإنْ بقي هذا الإدراجُ قلقًا ومضطربًا.

في ما يخصّ «الشارب» وهو يكاد يكون من الذُّكورة المحضة، لجأ الطلابُ في معالجته إلى حلّ طريف بقدْر ما هو متكلّف مصطنع وغير ثابت أو دقيق. إذ اعتبروا «الشارِب» على غرار ما خبروه في المشترك اللفظي، فاعلاً من الشُّرْب، لا الشَّعر النابت على الشفة العليا. وفسّروا فعلَه «اخضرّ» باتجاهَيْن: الأول الزهو والتنعّم يتعلّقان بشارب المرأة ـ مذكّرةً ـ يراد به شاربُ ريقها، بدلالة الكل على الجزء؛ والثاني التألّق والتلألؤ يلحقان بهذا الشارب فوق أسنانها، يراد به ريقُها المشروبُ بدلالة الفاعل على المفعول. أما الصحبة المشار إليها في البيت الأخير فلم تُثِر لدى الطلاّب أيّ مشكلة، بل قبلوها على حالها باعتبارها أمرًا طبيعيًا ـ دون التفات إلى عدم تلاؤمها والعلاقاتِ المقبولةَ والمعروفةَ بين الرجال والنساء آنذاك.

قد تتيح هذه التجربةُ استخلاصَ بعض الاستنتاجات الوثيقة الصلة بالمقاربة الدلالية للنصوص الأدبية، لعلّ من أهمّها:

ـ إنجاز قراءة سليمة للنص شرطٌ أوّلي لا غنى عنه في أيّ مقاربة كانت له.

ـ احترام معطيات النص الدلالية ضرورةٌ أوّليةٌ لبلوغ ذلك الإنجاز.

ـ عدمُ إقحام عناصر من خارج النصّ فيه، وعدمُ الخروج من مقتضياته إلى ما لا يتلاءم وكليّته أو إلى ما لا يستقيم بذاته.

ـ توخّي هذه الكليّة حيث تَمْثُل على أفضل وجه في بنية النص العامة التي تعطي للعناصر والأجزاء دلالاتِها المناسبةَ، وتَضْمن عدمَ الجنوح في فهمها إلى الخطإ.

ـ إيلاءُ المربّع السيميائي الاهتمامَ الاستثنائيَّ الذي يستحقّه، نظرًا إلى الدور الحيوي الذي يؤدّيه في اكتناه البنية الدلالية للنص.

ـ عدمُ امتناع قيام أكثر من قراءة لنص واحد؛ فمعظمُ النصوص الأدبية متعددة الدلالات تستدعي قراءاتٍ مختلفة. ولعلّ الأخذ باستقامة طرح قول القارئ، واتساقه وتماسكه، من أهم شروط القراءة السليمة والتأويل المناسب.

ـ إمكان الحديث في تعدد القراءات عن قراءات قريبة وقراءات بعيدة، وعن تراتبية القراءات. من العسف أو العبث الكدُّ في قراءة إضافية ما لم تكن هذه القراءة أكثرَ استقامةً وتلاؤمًا وأكثرَ إثارةً وغنى من المتحقّق. على أنّ أبرز مناطات القراءة الطرافةُ؛ وضمانُ الطرافة الإقناعُ، وأساسُ الإقناع التماسكُ.

ـ الحذر من الأحكام المسبّقة بقدر الوثوق بفعالية الثقافة الواسعة. ويتضمّن ذلك فكرةَ الانفتاح عاموديًا وأفقيًا على الذات و«الآخر» بقدْر ما يقتضي تضافرَ الأمانة العلمية والفكر النقدي.

بيروت

ملحق

الترسيمة الأولى: المربّع المنطقي لابن رشد

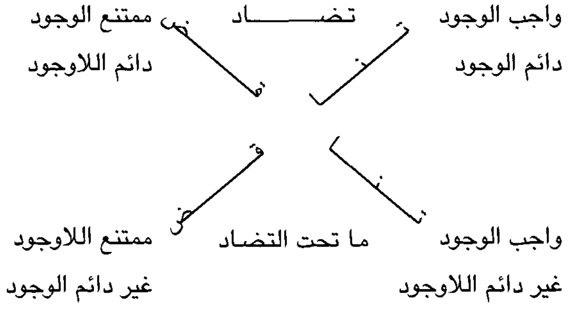

الترسيمة الثانية: لوح السكّاكي في كتابه «مفتاح العلوم»

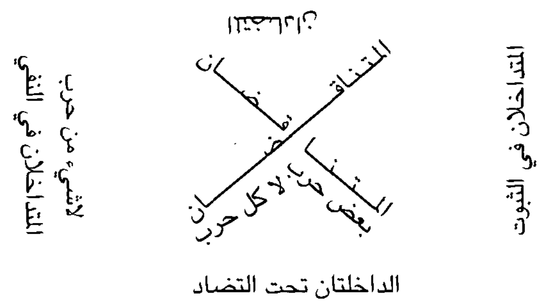

الترسيمة الثالثة: Le carré sémiotique de Greimas (Du Sens)